

فَوْلَاً وَادْدَا

سيناريوهان لما بعد تصفية «داعش» ميدانياً من سوريا والعراق

تحسين الاحببي

يعقد محللون سياسيون في الموقع الإلكتروني (أنتي وور) الأميركيكي أن معركة سورية والعراق بشكل خاص لتصفية مجموعات «داعش» وسيطرتها قد ينبع عنها «سيناريوهان» أحدهما إذا لم تستغرق الحرب على «داعش» وأنصارها زمناً طويلاً والآخر إذا طالت هذه الحرب بأشكال شتى متقطعة لسنة أو أكثر... ففي السيناريو الأول وهو الذي يحتمل تحقيق نجاح حاسم في هذه المعركة خلال ستة أشهر أو سنة ستنتقل المنطقة كلها إلى مرحلة جديدة تبعد فيها احتمالات الصدام الروسي الأميركيكي لتصبح عملية مواجهة الاختراقات التركية لكل من العراق وسورية على جدول عمل لا تستطيع فيه تركيا الاعتماد على الاتحاد الأوروبي بينما تنشغل الإدارة الأميركيكية الجديدة بعد أوباما بجدول عمل إعداد الخطط الخاصة بها أو مراجعة الخطط التي أعدتها إدارة أوباما للاستفادة منها أو متابعتها.

في السيناريو الآخر الذي يحتمل استغراق حرب العراق وسورية على «داعش» ميدانياً أكثر من سنة أو سنتين، يرى المحللون الأميركيكون أن «داعش» ستتوسع عملياتها لتشمل دولاً أخرى مجاورة في الأردن وتركيا وبطريقة تلعب فيها تركيا دور باكستان حين شكلت بحدودها وبدعمها قاعدة لجماعات طالبان الإرهابية.

ويعزز أصحاب هذا السيناريو رأيهم بموجب ما يرى «جيبليريت دوكتور» المتخصص بشؤون أميركا وروسيا بابتعاد سياسة «حافة الصدام العسكري» عن جدول العمل الأميركيكي في الأشهر المقبلة بعد أن جرى التلويع به من واشنطن واستعداد موسكو لمثل هذا الخيار بشكل واضح وعلني.

وفي تحليل حول وضع الشرق الأوسط بعد احتلال الانتصار الميداني على «داعش» في الموصل والرقة، تتوقع صحفة «وول ستريت جورنال» أن تتأثر تركيا أكثر من غيرها من دول المنطقة من تزايد استخدام شعارات إسلامية تقارب في مفهومها مع «داعش»، خصوصاً لأن أردوغان وحزبه وجميع المحابيات السياسية والأمنية التي فرضها على خصومه الأتراك ستجعل الجمهور التركي يميل إلى السير وراء سياسة الإسلامية بعد أن شكلت الأرضي التركية دعم سوريا، مشيرةً إلى أن هذه الأهداف جرت مناقشتها في برلين بين الرئيس فلاديمير بوتين والمستشار الألماني أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند.

وأضاف لافروف في كلمة: إن «استنتاجاتنا تبقى ثابتة وهي الفصل الكامل والغوري لما تسمى «المعارضة المعتدلة» عن تنظيمي «جبهة النصرة» و«داعش»، وغيرهما من التنظيمات الإرهابية». وأكد أن هذا الأمر هو أهم شرط لتسوييف الأزمة السورية، مشيراً إلى أن الأميركيكين لم يتمكنوا من القيام بهذا الأمر خلال الأشهر الثمانية الماضية.

وعلق ساخراً على مزاعم الأميركيكين باستثنائية بلادهم، متساءلاً: إذا كان «الأميركيون يعلمون عن استثنائهم، ولديهم هذا الشعور لماذا لا تستخدم القيادة الأميركيكية هذا الأسلوب أو هذه الاستثنائية، للعمل الخير ولفصل «المعارضة المعتدلة» عن الإرهابيين». وأكد ضرورة القيام برد في حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على روسيا.

واللافت في سخريه لافروف اللافعة من «الاستثنائية الأميركيكية» أنها جاءت مباشرة بعد يوم من تلقيه اتصالاً هاتفيّاً من نظيره الأميركي جون كيري.

وأعرب عنأسفه من تعليق الاتحاد الأوروبي التعاون مع روسيا في مجال مكافحة الإرهاب.

وبدوره، أعرب رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية إيفغور إيفانوف عنأمله في أن تغير الولايات المتحدة من سياستها إزاء الأزمة في سورية بعد الانتخابات الرئاسية الأميركيكية المزعج أجراها في الثامن من تشرين الثاني المقبل.

وأشار في حدث لوكالة «سيوبونتك» الروسية لأنباء، «خلال الأشهر الأخيرة، إلى تقلبات طرأ على السياسة الخارجية الأميركيكية في الأخيرة الماضية رابطاً إياها برغبة الإدارة الأميركيكية في التأثير على نتائج الانتخابات المقبلة، واعتبر أن ذلك بدا جلياً في «النهج الذي تتبعه (واشنطن) بشأن سورية».

ودعا إيفانوف الرئيس الأميركي المقرب إلى إجراء حوار علمي مع روسيا، داعياً إلى الفائز في الانتخابات الأميركيكية أن يواجه الحقيقة الصعبة المتمثلة في أن «روسيا والولايات المتحدة ملزمتان بالانخراط في حوار عملي إذا لم تكونان راغبين بتدمير نفسها». مشدداً على أن هذا الحوار غير مرتبط فقط بعودة العلاقات الجديدة بين هاتين الدولتين بل بالأمن في العالم أجمع.

بن قدصه سخيف إسلامي غير عربي» ميدانياً بالمنطقة، والحقيقة أنه إذا ما انتهى وجود «داعش» في سوريا والعراق» فإن هذا لا يعني قيام أطراف أميركية وتركية بعد ترك فراغ إسلامي متشدد بعد «داعش»، لأن مصالح واشنطن دفعتها إلى الإبقاء على طالبان في أفغانستان حتى بعد احتلالها وغزوها في أعقاب تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويوركخصوصاً أن مصلحة أنقرة وواشنطن متقدمة في عدائها لكل دولة عربية تتطلع إلى بناء مجتمع وطني أو قومي... ولذلك يصبح توظيف وتسخير الإسلاميين المتشددين من حلفاء واشنطن وتركيا هو البديل الذي يمكن أن يملأ أي فراغ تخلفه داعش بعد تطهير سوريا والعراق من وجودها المسلح الإرهابي.

وبالمقابل ترى إسرائيل أن العوامل التي تدفع حركة الإسلاميين المتشددين إلى الانتشار في الجوار الأردني والمصري لن تمس المصالح الإسرائيلية التوسعية، لأن سيطرة مثل هذه المجموعات على مناطق فيالأردن أو سيناء ستتوفر لإسرائيل إيجاد حاجز ومبررات للتوسيع على حساب أراضيالأردن ومصر بعد أن فرض التحالف الروسي السوري بتطوراته الأخيرة معادلة لا تستطيع إسرائيل تجاوزها على حدود الجولان المحتل وأطماعها التوسعية في تلك المنطقة.

وبال مقابل سيكون مشروع خطة إسرائيل على هذا النحو فرصة لترحيل الفلسطينيين في الضفة الغربية وبعض مناطق الجليل باتجاهين أحدهما إلى سيناء والآخر إلى أراضي أردنية.

أما وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت فواصل حملة بلاده ضد دمشق وأكد أن باريس طالب مجلس الأمن الدولي بتبني قرار يدين الهجمات الكيميائية في سوريا وفرض عقوبات على المسؤولين عنها، بموجب الفصل ٧٧٣ لبيان الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة ضد الأطراف المتورطة في اعتداءات بهذه.

وفيما يمكن اعتباره ردًا مباشرًا على التصريحات الروسية المشككة بمتانة الأدلة الأممية أضاف إيرولت إن التقارير الصادرة عن آلية التحقيق المشترك تحدد بكل وضوح الجهات التي تقف وراء استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، مشددًا على أهمية أن تستخلص الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي الاستنتاج المناسب من هذه الوثائق. واستطرد الوزير الفرنسي: إن «هذه الاعتداءات الوحشية التي نفذها الجيش السوري وداعش»، غير مقبولة على الإطلاق، مصرًا على أن باريس لن تسمح بأن تبقى هذه الممارسات غير الإنسانية دون عقاب. وفيما لم يذكر إيرولت ما يقصد بعبارة «لن تسمح» ذكر بأن مجلس الأمن الدولي قد تبنى في عام ٢٠١٣ قراراً يقضى بمعاقبة منفذي الهجمات الكيميائية في سوريا، داعياً جميع أعضاء المجلس إلى ما سماه «اظهار المسؤولية في تعاملهم مع هذه المسألة».

فيما يikanov يكتبه في مقالة مختصة في موقع «الكونغرس»، يشير إلى أن ميخائيل أوليانوف، رئيس لجنة الامن القومي في مجلس الشعب الروسي، أشار منذ ذلك الحين إلى أن إعلان آلية التحقيق في سوريا، الذي صدر في ٢٠١٣، يهدف إلى حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، وهو ما يتفق مع الموقف الذي اتخذه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٠١٤، حيث قال: «إننا نتعجب من عدم اتخاذ مجلس الأمن الدولي خطوات ملموسة لمحاسبة المسؤولين عن هجوم الغوطة».

ويذكر أوليانوف أن إعلان آلية التحقيق في سوريا، الذي صدر في ٢٠١٣، يهدف إلى حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، وهو ما يتفق مع الموقف الذي اتخذه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٠١٤، حيث قال: «إننا نتعجب من عدم اتخاذ مجلس الأمن الدولي خطوات ملموسة لمحاسبة المسؤولين عن هجوم الغوطة».

اعلان طلب عروض اسعار

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance

IBTF

يعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن رغبته بطلب عروض أسعار بالظرف المختوم لتصميم وتوりيد وتركيب الحلول الفنية الخاصة بالصرافات الآلية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

على من تتوافر لديه الإمكانيات والشروط الفنية الالزامية مع ضرورة توافر سجل تجاري للشركة الراغبة، التوجه للمصرف الدولي للتجارة والتمويل- الإدراة العامة- شارع الباكسستان- وحدة المشتريات واللوازم للحصول على دفتر الشروط الفنية المطلوبة.

على أن يتم إرسال العروض بالظرف المختوم إلى ديوان الإدراة العامة للكائن في مبني الإدراة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل- شارع الباكسستان- مقابل مطعم مرايا خلال مدة أقصاها نهاية دوام يوم الإثنين ٢٠١٦/١١/١٤.

مع التأكيد على أن المصرف ليس ملزماً بإحالة العطاء إلا من تتوافر فيه شروط الفنية الملائمة بغض النظر عن السعر.

للاستفسار والاتصال على:

- وحدة المشتريات واللوازم- هاتف: ٢٣٨٨٠٤٧١ / ٢

عبر الإيميل: Ivan.Baddour@ibtf.com.sy

- وحدة التشغيل والبنية التحتية- هاتف: ٢٣٨٨٠١٢٠ / ١

عبر الإيميل: firas.homaysi@ibtf.com.sy

**دبلوماسي روسي رفيع يؤكد «عرقلة» أطراف لمشاورات جنيف العسكرية
موسكو تقطع الأمل في الإدارة الأمريكية الحالية:
على الرئيس المقرب مواجهة الحقيقة الصعبة.. إما الدوار أو التدمير**



نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي رياشكوف

الحديث حول إمكانية إجراء التصويت على مشروع القرار هذا، وذلك بسبب وجود خلافات في المواقف حول بعض النقاط.

وتفقّلت نيوزيلندا الفرصة في مجلس الأمن طارحةً هذا المشروع كحل وسط، بعد إخفاق مشروع قرار أحدهما روسي، والآخر فرنسي إسباني بشأن الوضع في حلب.

وذكرت صحيفة «إندبندنت» البريطانية أن أكثر من ٨٠ منظمة طالبت بفصل روسيا من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بسبب أعمال موسكو في سوريا. وطرحت هذه المسألة قبل التصويت غداً الجمعة على تشكيلاً المجلس. وستتنافس روسيا وهنغاريا وكرواتيا على حق تمثيل شرق أوروبا.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف تعليقاً على ذلك، «بصراحةً لكتنا معجبين أكثر لو عملت هذه المنظمات بنشاط أكثر على خلفية تلك الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون في سوريا على مدى سنوات». وأضاف: إن عمل هذه المنظمات كان مقنعاً أكثر لو أنها كانت حازمة على ذات المستوى في إدانة أنشطة هؤلاء الإرهابيين وفي دعم من يحاربهم.

في غضون ذلك، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن موسكو تدعو على الدوام للتسوية السلمية والعادلة لـ«التزاع الدموي» في سوريا في أسرع وقت. وشدد على «ضرورة اجتثاث الإرهاب بشكل كامل من

الذاتية» والإحصاء السكاني مقدمة له

الوطن - وكالات |

الوطن - وكالات

A black and white photograph of a man with light-colored hair and a mustache, wearing glasses, a dark suit, and a patterned tie. He is positioned in the foreground, facing slightly to his left and speaking into a small microphone. The background shows a large, crowded room where many people are seated at round tables, engaged in conversation. The setting appears to be a formal dinner or reception.

ديرة الأمن ونزع الأسلحة في وزارة الخارجية الروسية ميخائيل أوليانوف
 وأشار الدبلوماسي الروسي إلى أن إثبات مسؤولية الحكومة السورية عن الحادثين الآخرين لا يعتمد تماماً على أدلة مقنعة. وقبل ذلك شارع مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أشار إلى وجود العديد من النقاط الغامضة في تقارير لجنة التحقيق المشتركة.
 بدوره، رد مجلس الأمن القومي الأميركي على إعلان آلية التحقيق هذا بالدعوة إلى معاقبة دمشق، متهمة إياها بانتهاك معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، على حد قول المتحدث باسم المجلس، نديم أيس، السبت الماضي.

يخائيل أوليانوف وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن موسكو تدرس حالياً بالتفصيل الأدلة التي استندت إليها آلية التحقيق المشترك للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إثبات مسؤولية دمشق عن الحادث الثالث لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

شدد أوليانوف على أن الموقف الأولي لطرف الروسي يمكن في أن البراهين المطروحة ضمن التقرير «غير مقنعة إلى حد كبير»، وينبغي تقديم المزيد من الأدلة لأكثر اقناعاً، مضيفاً أن موسكو لم تنته بعد، بحسب المثقفة.

عبرت موسكو عن عدم قناعتها باتهامات وجهها محققون أمريكيون إلى دمشق بالضلوع في استخدام أسلحة كيميائية في قصف مناطق يارلب العام الماضي، مؤكدة أنها تدرس حالياً الأدلة «غير المقنة» التي استند عليها المحققون في ادعائهم، على حين ردت باريس بأن الأدلة «واضحة».

وكان التقرير الرابع «آلية التحقيق المترافق» بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا قد أعلن أيام علن اتهام الجيش العربي السوري بالوقوف وراء هجوم كيميائي وقع ١٦ آذار ٢٠١٥ في بلدة قميناس بمحافظة إدلب شمال غرب البلاد، مع الإشارة إلى أن هذا الهجوم كان الثالث من نوعه الذي أقدمت القوات الموالية للرئيس الأسد على تنفيذه منذ عام ٢٠١٤.

وتباينت الآلية، أن الحكومة السورية وافقت على إتلاف ترسانتها الكيميائية في عام ٢٠١٣ بوساطة موسكو وواشنطن، وأعلن عن استكمال هذه العملية في آذار العام الجاري.

كما أكد المحققون كذلك مسؤولية تنظيم «داعش» الإرهابي عن استخدام غاز الخردل في هجوم نفذه سلفسو التنظيم شمال البلاد في آب ٢٠١٥.

وأمس أكد مدير دائرة الأمن وتنزع الأسلحة في وزارة الخارجية الروسية

يبدو أن حلم الفدرالية ما زال يمكث في مخيالات «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي الذي يشرف على ما يسمى «الإدارة الذاتية»، حيث قاما بإجراء إحصاء كشف ما يسمى «مركز روج آفا للدراسات الإستراتيجية»، الذي شارك فيه أنه خاص بـ«الفدرالية» ولا يهدف إلى إجراء تغييرات ديمغرافية.

وذكر المركز المقرب من «الإدارة الذاتية»، حسبما نقل موقع «الحل السوري» الإلكتروني المعارض، أن الإحصاء السكاني الذي شارك في إجرائه جاء نتيجة الضرورة الحتمية التي تفرضها المستجدات والمتغيرات السياسية والاجتماعية، ولكن الإدارة الذاتية تتجه نحو إعلان فيدرالية روج آفا شمال سوريا». في حين نفت لجنة إشراف وتنفيذ الإحصاء وجود أي أهداف لإجراء تغييرات ديمغرافية. قائلة إن الاتهامات بذلك لا أساس لها من الصحة».

جاء ذلك في مؤتمر صحفي نظمه المركز في قرره، أمس، بحضور عدد من وسائل الإعلام، حيث أشار المركز إلى «النتهاء مرحلة العمل الميداني من مشروع الإحصاء، وسط تقبيل واسع للسكان له». مؤكداً وصوله إلى «أكثر من ٣٥ ألف عائلة في مناطقه، وأن ١٦٦ عائلة فقط رفضوا التعاون مع الإحصاء». مضيفاً: إن الإحصاء غطي «ما نسبته ٩٥٪ من جغرافية منطقة الجزيرة، ولaci نجاحاً فاق التوقعات»، على حد تعبيره.

وأضاف المركز إن الإحصاء «جاء لليغى إحصاء ١٩٦٢ الجائز بحق شعبنا، وحرم الآلاف من حق المواطن ومن أبسط حقوقهم المدنية»، بحسب وصفه.

من جانبه نفى عضو لجنة الإشراف والتنفيذ في مشروع الإحصاء سلطان تو «الادعاءات التي أطلقتها بعض الجهات بوجود أهداف وغايات لإجراء تغييرات ديمغرافية من الإحصاء». مؤكداً أن الإحصاء «شمل مناطق جميع المكونات ولم يلاق أي اعتراض من أي مكونات في المنطقة».

مضيفاً إن الاتهامات «لا أساس لها من الصحة». واتهم «المرصد الأشوري لحقوق الإنسان» في وقت سابق «الإدارة الذاتية»، بـ«إجراء الإحصاء «دون احتساب تعداد السكان»، أي دون تقييم المنشآت في المنطقة التي تسيطر عليه».

الدفاع الروسية:
نجاح اختبار صاروخ
باليستي عابر للقارات
من طراز «آر إس-۱۸»

أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن نجاح اختبار صاروخ باليستي عابر للقارات من طراز «أر إس ۱۸» أطلقته وحدة من قوات الصواريخ الإستراتيجية من قاعدة بجنوب روسيا باتجاه شرق البلاد.

وأوضحت الوزارة في بيان نقله موقع «روسيا اليوم» أن عملية الإطلاق نفذت أمس من قاعدة دومباروفسكي التابعة لقوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية في مقاطعة أورينبورغ جنوب البلاد وأن الصاروخ نجح في إصابة الهدف المحدد له في ميدان كورا بشبه جزيرة كامشاتكا بالشرق الأقصى الروسي.

ويتم إطلاق الصاروخ المذكور من منصة تحت الأرض وينشط كل رأس صاروخ إلى ۶ عناصر قتالية تبلغ قدرة كل منها ۵۰۰ كيلو طن.

وكانت عملية الإطلاق تستهدف التأكيد من مواصفات صواريخ «أر إس ۱۸» المعروفة أيضاً باسم «ستيلت» والتي دخلت الخدمة في القوات المسلحة الروسية في عام ۱۹۷۵ أما الجيل الثاني من هذه الصواريخ فبدأ استخدامه في عام ۱۹۷۹.

حمدان جدد تأييده مسار الحل السياسي للأزمة في سوريا باروبك: تركيا تخرق القانون الدولي بتدخلها العسكري في سوريا

رئيـسـ الـحـكـومـةـ التـشـيكـيـةـ الأـسـبـقـ بـيرـجيـ بـارـوـبـيكـ

على حين أكد رئيس الحكومة التشيكية الأسبق بيرجي باروبيك، أن التدخل العسكري الذي تقوم به قوات النظام التركي في شمال سوريا يتناقض تماما مع القانون الدولي، لأن هذه التدخلات جرى من دون موافقة الحكومة السورية الشرعية، جدد أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين في لبنان «المرابطون» العميد مصطفى حمدان تأييده مسار الحل السياسي للأزمة في سوريا.

ونبه باروبيك في مقال نشره أمس في موقع « قضيتكم » الالكتروني التشيكي، حسب وكالة «سانا» للأنباء، إلى أن تركيا تسعى لتحقيق طموحاتها السلطوية وأنها تمنى لو استطاعت الاستيلاء على المزيد من الأرضي السورية في الشمال.

وأضاف باروبيك إن تركيا على ما يبدو تبالغ في تغیر قوتها، مشيرا إلى أن التدخل العسكري التركي في سوريا يتناقض تماما مع القانون الدولي.

ولم يكتف النظام التركي بتقدیم كل الدعم للتنظيمات الإرهابية في سوريا بل قام بالعدوان المباشر من خلال القصف بالمدفعية ومختلف أنواع الأسلحة خلال الفترة الماضية لمناطق تل رفعت ومرعنة والعلقمية والمالكية وغيرها كما توغلت دبابات وأليات تابعة لنظام أردوغان في ريف حلب الشمالي في إطار عدوانه وانتهاكه لسيادة الأراضي السورية.

بذریعه محاربة تنظیم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، شريكه في سرقة النفط والغاز والآثار السورية، واعتند طائرات النظام التركي الأسبوع الماضي على قرى وبلدات مساجك «الوردية»، حسیة غول سروج «سد الشهباء» إحراص» أم حوش في ريف حلب الشمالي، ما أسف عن مقتل أكثر من مئة وخمسين من المدنيين الأبرياء.

واكدت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في بيان لها أن هذا العدوان السافر الذي استهدف المواطنين الأبرياء يعد تطورا خطيرا من شأنه أن يزيد في تعقيد الموقف وان